المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 26-09-2007 العـــدد : 16245
الصفحـات : 2 المسلسل : 9

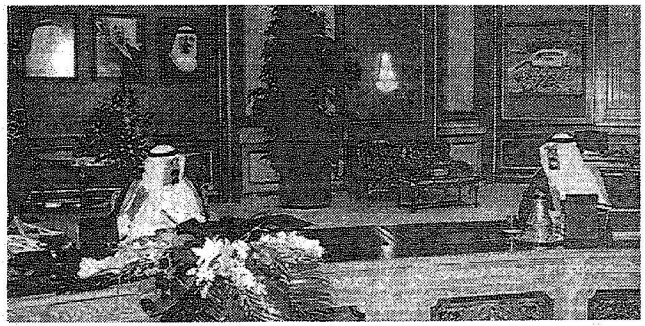

الملك عبد الله والى جانبه الامير سلطان خلال اجتماع مجلس الوزراء السعودي. (واس)

خادم الحرمين يؤكد سعي بلاده لتوثيق اللحمة بين دول الخليج

السعودية تتمسك بنشر مبادئ العدل الإسلامي والمساواة والإنصاف

المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 26-09-2007 العـــدد : 16245
الصفحـات : 2 المسلسل : 9

□ جدة - «الحياة»

نوّه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، مساء أول من أمس، باللقاء الذي جمعه في جدة مع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، مؤكداً أن المملكة العربية السعودية «تسعى دوماً لكل ما من شأنه توثيق اللحمة بين دول مجلس التعاون الخليجي».

كما نوّه بلقائه رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة، مؤكداً أن بلاده تسعى إلى «كل ما يدعم استقلال لبنان واستقراره والتقارب بين الاخوة اللبنانيين ووحدة كلمتهم والحرص على المؤسسات الشرعية فيه».

وتحدث خادم الحرمين الشريفين خلال ترؤسه الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء في جدة، مطولاً عن احتفاء المملكة باليوم الوطني الـ٧٧ الأحد الماضي، متناولاً في حديثه، الذي نقلت نصه «وكالة الأنباء السعودية» في ساعة متقدمة مساء أول من أمس، ما يحفل به الاحتفاء باليوم الوطني من «تذكير بالمبادئ الأساسية الكبرى التي قامت عليها المملكة العربية السعودية، وما زالت، وستظل بإذن الله، مبادئ التمسك بالإسلام ديناً وعقيدة وشرعاً ومنهجاً ومقاصد وسلكاً، وما يدعو إليه هذا الدين الخاتم من قيم المسؤولية والمساواة والتكافل والعدالة والإنصاف والتوافق بين مصلحة الفرد والمجتمع، والحرية المسؤولة»، وقال: «ما يذكرنا به هذا اليوم المجيد من سير البطولة والشجاعة والإيمان بالحق والتضحية التي تبدّت في ذلك الجيل الذي أسس لهذه الدولة في حقبتها المعاصرة، بقيادة الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود طيب الله ثراه». وشدد على أن بلاده: «ماضية بعون من الله على ذلك النهج التأسيسي الذي يقطف هذا الجيل ثمرته، وحدة وعزة ورفاهاً بحمد الله. وما ترتبه تلك الأسس والقيم وهذا الواقع الذي يحق لنا أن نفخر به، على الجميع من مسؤوليات الخدمة والإخلاص والتجرد والولاء لدينهم ووطنهم ومجتمعهم، وواجب العمل والإنجاز، ليصبح هذا الوطن دافعاً أساسياً في مسيرة العالم المعاصر».

ووافق مجلس الوزراء السعودي على الانضمام إلى الاتفاق الدولي لقمع الهجمات الإرهابية. ونقل البيان الأسبوعي لجلسة المجلس أبرز ملامح الاتفاق، مشيراً إلى أنه «سيعتبر أي شخص مرتكباً لجريمة إذا قام بصورة غير مشروعة وعن عمد بتسليم أو وضع أو إطلاق أو تفجير جهاز متفجر أو غيره من الأجهزة المميتة داخل أو ضد مكان مفتوح للاستخدام العام، أو مرفق تابع للدولة أو الحكومة، أو شبكة للنقل العام أو مرفق بنية أساسية، وذلك بقصد إزهاق الأرواح أو إحداث إصابات بدنية خطرة، أو بقصد إحداث دمار هائل لذلك المكان أو المرفق أو الشبكة، يتسبب في خسائر اقتصادية فادحة، وكل من يشرع في ارتكاب أو يسهم كشريك أو ينظم أو يوجه الآخرين، في ارتكاب أي من هذه الجرائم».

كما أن الاتفاق الدولي لقمع الهجمات الإرهابية قرر «أن تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من التدابير التي تجعل الجرائم المنصوص عليها في الاتفاق جرائم جنائية بموجب قانونها الداخلي، وكذلك جعل تلك الجرائم عرضة لعقوبات مناسبة تراعي ما تتسم به تلك الجرائم من طابع خطر».

وكان المجلس صادق على خمسة قرارات. وفوض وزير الصحة أو من ينيبه بـ «التباحث في مشاريع مذكرات تفاهم للتعاون في المجالات الصحية بين وزارة الصحة السعودية ووزارات الصحة في كل من ألمانيا الاتحادية وإيطاليا وبريطانيا وإيرلندا الشمالية». ووافق على «الترخيص لشركة مساهمة باسم «شركة رأس الزور للمياه والكهرباء» وفقاً لنظامها الأساسي المرفق بالقرار» لتتولى «تطوير وإنشاء وامتلاك وصيانة مشروع رأس الزور في المملكة للإنتاج المزدوج للمياه والكهرباء، ونقل وبيع منتجاته من المياه والكهرباء، وممارسة الأعمال والأنشطة المتعلقة بذلك». ووافق المجلس على «إعادة تشكيل مجلس الضمان الصحي التعاوني» لثلاث سنوات مقبلة.